

## النفط واحتمالات المستقبل: بين الترف النقطي والفقر المدقع

أسامة عبد الرحمن

استاذ جامعي - السعودية.

.....

### نضوب النفط والموارد

صرح وزير النفط السعودي الأسبق أحمد زكي يمان في عام ١٩٧٩ أن الطلب المتوقع على نفط دول الأوبك سيزداد من ٣١ مليون برميل يومياً - بما في ذلك إنتاج العربية السعودية البالغ عشرة ملايين برميل يومياً - إلى ٢٥ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٥، وسيصل إلى ٤٢ مليون برميل يومياً في عام ١٩٩٠، وسيكون إنتاج العربية السعودية في زيادة إلى ١٥ مليون برميل يومياً، وإلى ٢٠ مليون برميل يومياً على التوالي. ووضح في مقال له في مجلة النفط والتنمية (*Journal of Energy and Development*) في عام ١٩٧٩، أن الاحتياطات العالمية من النفط والغاز ستتقلص بمعدل مقلق، وأن على الغرب أن يكتف جهوداً لتطوير كل أشكال الطاقة، ويقلص عدم الكفاءة في استهلاك الطاقة<sup>(١)</sup>. ولقد صدرت بين الفينة والأخرى مؤخراً تصريحات من مسؤولين سابقين في مجال النفط تشير إلى أن التطور التقني قد يسمح بإيجاد بدائل في الأمد غير البعيد، وأن النفط حتى لو لم ينضب فعلاً فسيكون في حكم الناضب ولن يكون له سوق أو مشتررون.

وسواء أكان ذلك في أمد قريب أم أمد بعيد نسبياً، وسواء أكان خلال الخمس والعشرين سنة القادمة، أم خلال الخمسين سنة، أو خلال المائة سنة، فإن النفط سينضب أو يصبح في حكم الناضب، وتظل الاحتمالات القائمة تطل بوجهها طالما ليس هناك إدراك جاد، وقلق حقيقي يوجه الجهود ويكتفها نحو تنويع مصادر الدخل، وتكوين قاعدة إنتاجية معطاءة قادرة على الاستمرار حتى بعد نضوب النفط أو كونه أصبح في حكم الناضب، بحيث يكون الدخل منها كافياً على الأقل لتلبية الاحتياجات الأساسية، ولضمان المستقبل وتأكيد إمكانية الوجود والبقاء.

لا ريب في أن ذلك يتطلب استراتيجياً للتنمية الحقيقية، وتضحية، ومشقة، ومشاركة فعلية

---

Eliyahu Kanovsky, *The Economy of Saudi Arabia: Troubled Present, Grim Future*, Policy (١) Papers; no. 38 (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1994), p. 17.

في صنع القرار لأن القضية مصيرية، والتنمية في هذا الوضع ليست مجرد مطمح أو حتى مجرد مطلب، ولكنها الفرصة الحقيقية لاستخدام المورد الآيل للنضوب استخداماً أمثل لتكوين قاعدة اقتصادية إنتاجية قادرة على إدرار دخل يكفي لمواجهة متطلبات عصر ما بعد النفط.

وفي محاضرة للسفير الأمريكي في الكويت عام ١٩٩٨<sup>(٢)</sup>، أشار إلى التطورات التكنولوجية المتسارعة وأثرها في مستقبل النفط. ووضح أنه بفضل هذه التكنولوجيا انخفض متوسط التكلفة للبرميل الواحد، وأنه في كندا على سبيل المثال؛ تم اكتشاف طرق أرخص لتحويل الحقول الواسعة من رمال القطران إلى بترول يمكن استعماله. وهناك أبحاث أساسية في مجال الاعتماد على طاقة بديلة.

وقد شكلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية شراكة مع شركات صناعة السيارات لمساعدتها في أبحاثها الخاصة بالمركبات عالية الكفاءة، ويساعد علماء الحكومة في هذه الشراكة لإيجاد جيل جديد من المركبات من خلال الأبحاث الأساسية كأبحاث المواد الخفيفة المتقدمة، وتكنولوجيا البطاريات. وهناك في الأسواق الآن مركبات تعمل على الكهرباء أو على الهجين من الغاز والكهرباء وتوفر أداءً معقولاً. إن كل صانع رئيسي للسيارات يتنافس على تحسين المركبات الكهربائية، ويصرف الملايين من الدولارات على الأبحاث الخاصة لجعل البطاريات أخف وزناً، وأسرع في إعادة شحنها، وأن تدوم طويلاً، وأن تكون أرخص سعراً.

والتغيرات التي ستحدثها التكنولوجيا لن تقتصر على المركبات التي تسير بالكهرباء، أو خلية الوقود. فالسيارة اليوم أكثر كفاءة في استهلاك الوقود من سيارة صنعت قبل عشرين عاماً. إن من سيارات ١٩٩٨ ما لديه القدرة الحاسوبية مما يسمح للمحركات الحديثة التي تعمل بحرق الوقود أن تعصر الحد الأعلى من الطاقة من كل قطرة بنزين، ويمكن توقع اكتشاف طرق جديدة لتدفئة وتبريد المنازل وتزويدها بالكهرباء. النفط هو واحد من خيارات عدة للوقود، وتشمل الخيارات الأخرى: الغاز الطبيعي، والطاقة الشمسية، والطاقة النووية والكهرومائية. ومن الأمثلة على ذلك السد الكبير في الصين والذي سيمد الصين بحصة كبيرة من طلبها المتنامي على الكهرباء.

واختتم محاضراته في الكويت؛ بطرح عدة أسئلة: هل ستكون عائدات النفط كافية؟ وهل سيكون هناك فرص عمل لآلاف الخريجين؟ وهل سيكون هناك ما يكفي للحفاظ على الرواتب والدعم؟ وهل سيكون هناك ما يكفي لضمان الأمن الاقتصادي للكويت؟ وأكد أن الجواب على كل هذه الأسئلة هو: لا.

ويوضح جاسم السعدون بالأرقام الاحتياطي من النفط لدى دول العالم المتقدم، ودول العالم المتخلف، ويتبين منه أن النفط تمتلكه دول من العالم الثالث، ويستهلك النسبة الأكبر العالم المتقدم الذي ينتج منها ما لا يتناسب مع احتياطياته، وأنه إن استمر الحال على ما هو عليه في نهاية عام ١٩٨٧، فإن الأرقام تقترح خروج العالم الأول من سوق الإنتاج مع نهاية التسعينيات، وخروج العالم الثاني من سوق الإنتاج مع بدايات هذا القرن، وتباعاً تخرج بقية دول الأوبك عام ٢٠١٠، وبقية دول العالم عام ٢٠٢٠. وحتى ذلك التاريخ؛ لن يكون هناك منتجون للنفط سوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق وإيران، ولن يستمر

الحال سوى لعقد آخر وبضع العقد حتى يتلاشى النفط من العالم. وهذا التوقع؛ مجرد إسقاط لواقع الحال في عام ١٩٨٧ مع ثبات معدلات الإنتاج لكل الدول بالمستوى نفسه حتى نهاية الإنتاج<sup>(٣)</sup>.

## الإيرادات والعجوزات

على رغم الإيرادات التي تظل كبيرة نسبياً في أقطار الخليج العربية حتى مع انحسارها بعد حقبة الرواج النفطي؛ فإن العجوزات في الميزانيات تظل كبيرة نسبياً، فقد بلغت في العربية السعودية خلال السنوات من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٧ ما مجموعه ١٢٩٩٤٦,٣ مليون دولار، وبلغ في الكويت ما مجموعه ٦٧٥٩٢,٢ مليون دولار للفترة نفسها، كما بلغ في الإمارات العربية المتحدة ما مجموعه ٢٠٩٤٤,١ مليون دولار للفترة نفسها أيضاً، بحيث يمثل ما مجموعه ٢١٨٤٨٢,٦ مليون دولار؛ في الوقت الذي بلغت فيه عجوزات باقي الأقطار العربية تقريباً حوالى ١٣٥١٦٣,٥ مليون دولار<sup>(٤)</sup>.

ولا شك في أن تراكم العجوزات يمثل عبئاً تزداد وطأته كلما استمرت العجوزات حتى وإن قل معدلها في بعض السنوات، وحتى لو ارتفعت أسعار النفط نسبياً فهي غير قادرة على مجاراة الإنفاق الجاري الكبير. ولذلك تظل في أكثر الأحيان العجوزات مستمرة. وكلما تراكمت العجوزات؛ أصبح من المتعذر - أكثر من ذي قبل - التخلص منها، وسداد الديون، وخدمات الديون. ويبدو أن أقطار المنطقة التي استمرت الاقتراض الداخلي وبدأ لها ميسوراً لم تفكر جدياً في مسألة العجوزات طالما أن بإمكانها السحب دون عوائق من المؤسسات المحلية لتغطية متطلبات الإنفاق الجاري الكبير. ومعروف أنه كان من الأحرى بأقطار المنطقة أن تهيكّل إنفاقها الجاري هيكله صحيحة وفق أولويات حقيقية بحيث تخفض في الإنفاق الجاري الكبير خصوصاً في أوجه الإنفاق التي تقتطع قدراً لا يستهان به من الموارد العامة مثل صفقات الأسلحة، وكذلك بعض المشاريع الكبيرة التي لا تدخل بالضرورة في سلم الأولويات، وربما زيادة الإنفاق على بعض المرافق والخدمات وفق شروط ومعايير الكفاءة والجودة لتلبية الاحتياج المتعاظم لها تبعاً للنمو السكاني.

إن استمرار العجوزات يؤدي إلى مأزق قد تعجز فيه هذه الأقطار عن تلافي تبعاته. ربما مرت من قبل بعض هذه الأقطار بعجوزات وجاء تصاعد أسعار النفط بمردوده الكبير فمكناها من تجاوز المأزق، إلا أنه منذ منتصف الثمانينيات؛ أصبح العجز مستمراً تقريباً في هذه الأقطار رغم أنه في البداية كان هناك اعتماد على ما يسمى بالفوائض المالية النفطية المتراكمة في قنوات الغرب والتي جرى السحب منها ولكنها تآكلت كلها منذ أمد.

إن النهم الإنفاقي ربما كان سمة غالبة في المنطقة رغم أن النفط يمثل المورد الوحيد تقريباً، وهو ما أشار إليه وزير المالية السعودي الأسبق<sup>(٥)</sup>؛ إذ ذكر أن النفط هو المورد الذي تعتمد عليه الدولة بعد الله تعالى، مستطرداً في الإشارة إلى أن العربية السعودية قد بادرت منذ

(٣) أسامة عبد الرحمن، قضايا وتحديات تنموية (القاهرة: دار الأمانة، ١٩٩٢)، ص ٦١.

(٤) «الملف الإحصائي (٨٩): إحصاءات المالية العامة في الوطن العربي»، إعداد ربيع كسروان، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٤٥ (تموز/يوليو ١٩٩٩)، ص ١٩٧.

(٥) الرياض، ١٢/٥/١٤٠٨هـ.

أول سنة بدأت فيها أسعار النفط في الارتفاع، وبدأت الموارد المالية في الزيادة، إلى زيادة الإنفاق إلى أقصى درجة ممكنة واستعانت بكل الوسائل والإمكانات في سبيل تنفيذ أكبر قدر من المشروعات في فترة وجيزة. وأكد أن السياسة التي اتبعتها الدولة في إنفاق جميع ما يرد لها على المشروعات لم يحدث في أي دولة أخرى في العصر الحديث.

إن تعاطم الإنفاق الجاري إلى حد كبير هو الذي أدى إلى تقليص ما كان يسمى بالفوائض المالية المتراكمة، وتآكلها خلال فترة انحسار الموارد المالية النفطية رغم بعض الإجراءات الهامشية التي أعلنت؛ ولكن لم يكن هناك تكيف جدي مع فترة انحسار الموارد المالية النفطية. ولذلك فإنه بعد تآكل الاحتياطي من المال النفطي، تم اللجوء إلى الاقتراض من الداخل والخارج، وتراكمت العجوزات مع أنه كان هناك اقتراض حتى قبل تآكل الاحتياطي المالي النفطي. ربما لعدم إمكانية السحب من الاحتياطي في أحيان تبدو فيها حاجة إلى مزيد من المال لتغطية احتياجات الإنفاق الجاري رغم أن انحسار الموارد المالية النفطية كان يمثل فرصة لتغيير جذري في توجه الإنفاق بحيث يتم تقليص الإنفاق الجاري وفق أولويات مدروسة، وترشيد الاستهلاك، وتحمل قدر من التصحية، وتوجيه قدر أكبر من الإيرادات نحو أصول إنتاجية ذات مردود مستمر ومتعاطم.

ولا ريب في أن استمرار العجوزات المالية، والاستمرار في الاقتراض لتلبية احتياجات الإنفاق الجاري، والاستمرار في المسار نفسه؛ يعني أنه لن يكون هناك في الإمكان تخصيص قدر من الإيرادات لتوجيهها وجهة إنتاجية في تكوين قاعدة اقتصادية قادرة على العطاء الذاتي ومرددة للدخل، بل إنه ربما يبدو من الصعب حتى تسديد الديون وخدمات الديون بعد أن يستمر تراكمها. وسوف يكون المأزق حقيقياً. والقضية ليست قضية سداد الديون وخدماتها فحسب؛ ولكن غياب أي فرصة حقيقية لمواجهة حقبة ما بعد النفط من خلال قاعدة اقتصادية إنتاجية يتمثل فيها مورد بديل يستمر عطاؤه حتى بعد نضوب النفط. وهو مورد قابل للتوسع والتنوع والتطور يهيئ لأقطار المنطقة فرصة وإعادة للبقاء بعد عصر النفط.

إن مثل هذه الفرصة غير ممكنة في ظل استمرار المسار الإنفاقي الإغداقي، واستمرار نهم الإنفاق الجاري، وزيادة العجوزات وتراكمها، واستمرار الديون وتراكمها دون وقفة جادة تنظر إلى المستقبل مدركة ما يحمله في أحشائه من تحديات جسام تتطلب تغييراً جذرياً في مسار الإنفاق وأولوياته.

## الاستراتيجية

لقد أشارت ورقة عمل<sup>(٦)</sup> أقرتها ندوة جمعت عدداً من أبناء المنطقة عقدت مرتين، إحداهما في الشارقة خلال الفترة ما بين ٧ و ١٠ آذار/مارس ١٩٨٢، والثانية في البحرين في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، إلى التحديات الشرسة التي تواجه حاضرون مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومستقبلها، مما يتطلب التوجه الجماعي العاجل من أجل تهيئة دول المجلس لفترة ما بعد الاعتماد على النفط. وهذا يقتضي - من بين ما يقتضيه - وضع برنامج يتم بموجبه تخفيض الاعتماد على النفط تدريجياً، والاحتفاظ بمعظم عائدات النفط مستثمرة في

(٦) علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتعاملها مع بقية الأقطار العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٦٠ - ١٧٠.

أصول إنتاجية ذات ملكية عامة. وبحكم الملكية العامة للثروة النفطية؛ فإن الريع الاقتصادي المتأتي من عملية استنزائها يجب الاحتفاظ به في شكل ملكية عامة تنتفع منها الأجيال المتعاقبة، ولا يجوز استهلاكه من قبل جيل، ولا يجوز تحويله إلى ثروات خاصة. ولا بد من أن تسرع دول المجلس في بناء قاعدة اقتصادية بديلة لتقوم بالوظائف الاقتصادية التي يتطلبها اقتصاد ما بعد النفط مستفيدة في ذلك من القرص التنموية التي أتاحتها وجود الثروة النفطية في الوقت الحاضر. وتبدو ضرورة الإسراع في بناء القاعدة الاقتصادية أكثر إلحاحاً بحكم خطورة الاعتماد على الريع النفطي الراهن المتأتي من صادرات ثروة ناضبة إلى دول متقدمة تقنياً. وكهدف كمي مقترح؛ يمكن أن تتوجه دول المجلس في عام ٢٠٠٠ لتحقيق التالي:

- تخفيض مساهمة قطاع إنتاج النفط الخام إلى حوالي ٢٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

- تخفيض إيرادات صادرات النفط إلى ٤٠ بالمئة من إيرادات الميزان التجاري.

- رفع الإيرادات غير النفطية للميزانية العامة إلى ما يكفي لسد كافة احتياجات الإنفاق الجاري والتحويلي الرأسمالي في الميزانية العامة. ويمكن بالتالي توجيه مجمل عائدات النفط عام ٢٠٠٠ إلى تمويل الاستثمار الاقتصادي المباشر بينما يتم تمويل كل النفقات العامة الجارية والتحويلية من الإيرادات غير النفطية وتبقى العائدات من النفط لتمويل مشروعات الإنتاج الاقتصادي المباشر المدر للدخل.

ولعل عام ٢٠٠٠ قد أطل وما زالت أقطار المنطقة إلى حد كبير تراوح مكانها من حيث اعتمادها الكبير على النفط، وعدم وجود قاعدة اقتصادية قوية قادرة على الإنتاج ومدة للدخل، بحيث تخفف الاعتماد على النفط، وتهيئ لعصر ما بعد النفط. وكل ما شهدته الحقبة المنصرمة - منذ الندوة التي أقرت ورقة العمل السابق الإشارة إليها - هو استمرار الإنفاق الجاري المتعاظم المعتمد على إيرادات النفط، والسحب من الاحتياطي المالي النفطي لسد نهم الإنفاق الجاري المتعاظم الأمر الذي قلصه كثيراً، ثم تآكل تلك الاحتياطي بفعل كارثة الخليج العربية، ودفع فواتير عاصفتها، واندفعت أقطار المنطقة إلى الاقتراض لاستمرار زخم الإنفاق الجاري، الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون وخدماتها، وتزايد العجزات المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن ورقة العمل المشار إليها؛ قد تم تجاهلها، ولم تخرج إلى حيز التنفيذ، مع أن الفكرة كما يبدو كانت منسجمة مع قرار لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المكونة من وزراء التخطيط لدول المجلس في اجتماعهم الأول في البحرين في نيسان/ابريل ١٩٨١، والذي نص على وضع تصور لاستراتيجية بعيدة المدى. وبناءً عليه دعت الأمانة العامة لدول المجلس مجموعة من المفكرين والمثقفين وذوي الاختصاص في دول المجلس بصفتهم الشخصية إلى ندوة فكرية تهدف إلى وضع تلك الاستراتيجية<sup>(٧)</sup>.

### السيناريو الأول: استمرار النفط لأمد بعيد وارتفاع أسعاره

إن ارتفاع أسعار النفط الذي تنتظره أقطار المنطقة بفارغ الصبر ممنية نفسها بحقبة الرواج النفطي يعطي الفرصة مرة أخرى لهذه الأقطار للإنفاق الإغداقي البذخي على كثير من المشروعات الجديدة التي ليست بالضرورة في قائمة الأولويات في برنامج جاد لتحقيق التنمية

(٧) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

الفعلية. ولعل السائد في أقطار المنطقة؛ أن فترة الركود أو الانكماش، وفترة الانحسار في الموارد المالية النفطية بسبب هبوط أسعار النفط هي فترة مؤقتة حتى وإن طالقت هذه الفترة. ولذلك فإن الترقب والتهيؤ لحقبة من الرواج النفطي قادمة وإن كانت من قبيل الأمنية فإنه قد يكون هناك ارتفاع في أسعار النفط وإن لم يصل بالضرورة إلى مستويات عليا تحقق نقلة كبيرة في الإيرادات، أو تأخذ سمة حقبة الرواج النفطي. هذا الصعود المتمثل في أسعار النفط سيأتي بعد صبر وانتظار وترقب وتهيؤ واستعداد للإنفاق إلى أقصى حد ممكن. لا ضير أن تعاد مضخة الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية بتكاليف كبيرة، وربما ينظر إلى كثير من مشاريع البنية الأساسية التي تم تنفيذها قبل سنوات بتكاليف كبيرة أنها قد تخطاها الزمن أو استهلكها الزمن وأن تكاليف صيانتها كبيرة، ولذلك فقد يكون من الأجدي إزالتها وإنشاء بنى تحتية جديدة تأخذ بأكثر مظاهر العصر تطوراً من حيث الواجهة.

وعلى رغم أن الإنفاق على السلاح ما زال كبيراً نسبياً حتى خلال فترة انحسار الموارد المالية النفطية؛ فإن زيادة الموارد المالية النفطية سيزيد من الإنفاق على السلاح، لأن الإنفاق على السلاح ليس بالضرورة للاستفادة من السلاح وتوجيهه نحو عدو حقيقي، وإن كان من المحتمل توجيهه أو التلويح به في أي خلاف حدودي. غير أن الجانب الآخر من هذا الإنفاق هو ما يأتي به من مردود كبير على بعض مراكز صنع القرار، وعلى السماسرة والوسطاء، ويأتي ذلك ضمن أطياف متعددة للفساد يحتل هذا الطيف واحداً منها.

وربما ازداد الإنفاق على كثير من المرافق والخدمات التي ربما لم يستكمل بعضها أو استهلك الزمن قدراً منها لغياب الصيانة، أو لضعف الصيانة بسبب عدم تخصيص مبالغ كافية للإنفاق عليها، وربما يزداد حجم المبالغ التي قد تقدم من خلال مؤسسات تمويلية لبعض الأقطار العربية وغيرها، وإن كانت كارثة الخليج العربية المتمثلة في احتياج العراق للكويت وتداعياتها قد خلقت في أقطار المنطقة حاجزاً نفسياً تجاه كثير من الأقطار العربية وأبناء هذه الأقطار، كما أنه ربما تلغي الرسوم التي فرضت في بعض أقطار الخليج العربية النفطية لأن ذلك يسبغ الرضا إلى حد كبير، وفي الوقت ذاته فإنه أمر من الممكن إعادة فرضه متى فرضت الظروف ذلك أو قررت المشيئة ذلك.

وقد يكون هناك إنفاق كبير على الوظائف العامة بهدف امتصاص النسبة الكبيرة من البطالة التي تعاظمت في بعض الأقطار خلال السنوات الأخيرة. وهذه تمثل مشكلة في حد ذاتها، وإن بدا فيها حل لمشكلة. ذلك أن مثل هذا الإنفاق والزيادة الكبيرة في الوظائف العامة بهدف إيجاد فرص عمل وليس بهدف الحاجة الفعلية، سيفرض عبئاً كبيراً من الصعب إن لم يكن من المستحيل إزاحته في أي وقت متى ما تقلصت الموارد المالية النفطية. إذ أن مثل هذا الوضع يختلف عن وضع الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، أو المرافق والخدمات، أو حتى إلغاء الرسوم بحكم أن هذه من الممكن إيقافها دون صعوبة.

أما الإنفاق على الوظائف العامة بهدف إيجاد فرص عمل واستيعاب الأعداد الكبيرة المتدفقة من الجامعات وغيرها سيمثل عبئاً ثقيلاً يصعب أو يستحيل إزاحته. إذ من المعروف أنه لا يمكن عادة فصل الموظفين أو تسريحهم لانتفاء الحاجة إليهم. والإنفاق الكبير على الوظائف العامة قد يفرض نفسه بحكم أن استجابة القطاع الخاص لإيجاد فرص عمل للعمالة المواطنة قد ظلت محدودة وغير قادرة على حل المعضلة، أو جزء كبير منها. وفي كل الأحوال؛ فإنه يجب سداد الديون المتراكمة عبر سنوات، وخدمات تلك الديون وتخليص هذه الأقطار من وطأة الديون وخدماتها.

ربما كان هناك من يرى أن أقطار المنطقة قد تعلمت درساً قاسياً خلال فترة انحصار الموارد المالية النفطية، وأنها يجب أن تضع في حساباتها أنه حتى لو حظيت بفترة رواج نفطي؛ فإنها فترة تمر، وقد تفضي إلى فترة انحصار قد تكون شديدة الوطأة. ولذلك فإن هذه الأقطار لا بد أن تحتاط لكل ذلك سواء من خلال تكوين احتياطي عام لا يسحب منه للإنفاق الجاري ولكن يستفاد منه استفادة مثلى في تكوين قاعدة إنتاجية قادرة على العطاء الذاتي المتواصل والمدة للدخل بحيث تساهم مساهمة فعلية في تنويع مصادر الدخل، ولا تجعل أقطار المنطقة مرهونة بالنفط وتقلباته. وربما تحتاط لذلك أيضاً بضبط حجم الإنفاق الجاري، وكبح جماح الفساد، وتقليصه إن لم يكن في الإمكان إلغاؤه تحت مظلة من الشفافية والمحاسبة والمساءلة، وإعادة ترتيب الأولويات وفق استراتيجيا مدروسة، وإرادة جادة حفاً لمستقبلها ووجودها، وليس لمجرد اجتياز مرحلة انحصار في الموارد المالية النفطية حتى وإن طالقت هذه المرحلة. ذلك أن الفرص نادرأ ما تتكرر، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.

### السيناريو الثاني: استمرار النفط لأمد قريب وتساعد أسعاره

ربما تستمر أسعار النفط في التصاعد، وقد تبدو حقبة الارتفاع في أسعار النفط حقبة رواج نفطي يعود بعدها زخم الضخ الإنفاقي المتعظم. وقد تعود نشوة الإنفاق الكبير على مشاريع وبرامج ليست بالضرورة ضمن الأولويات في أي توجه فعلي نحو التنمية. قد يتوجه قدر من الموارد المالية النفطية المتعاطمة إلى زيادة المرافق والخدمات وتوسعة شبكاتها لمقابلة الاحتياجات المتزايدة تبعاً لزيادة السكان. وقد يتم تحديث بعض مشاريع البنى التحتية، وربما إنشاء بنى تحتية جديدة، وكذلك محاولة امتصاص البطالة عن طريق الإنفاق الكبير على خلق وظائف عامة لتكون فرص عمل بصرف النظر عن الحاجة، وذلك تفادياً للتدمير أو النعمة التي قد تثيرها البطالة بين الشباب، وتؤدي إلى عدم الاستقرار، أو إلى خلخلة السلم المجتمعي.

وربما يتم زيادة رواتب العاملين في الأجهزة الحكومية في الأوضاع التي ظلت فيها هذه الرواتب دون زيادة لفترة طويلة نسبياً، مع ازدياد تكاليف المعيشة الأمر الذي يعني تقلص المقدرة الشرائية.

وربما يتوجه قدر ليس باليسير إلى صفقات الأسلحة التي عادة ما تحظى بقدر كبير نسبياً من الموارد في أعقاب أي زيادة في هذه الموارد. مع أنه لا تنخفض بالضرورة كثيراً في أعقاب أي انحصار في هذه الموارد.

وبطبيعة الحال؛ فإن الفساد سيقطع قدراً من الموارد سواء في صفقات الأسلحة، أو بعض العقود الكبيرة.

إن هذا الاحتمال الذي قد لا تستمر فيه الحاجة إلى النفط لأمد طويل، بل ربما تنتفي الحاجة إليه خلال أمد قريب من خلال أي تطور تقني يطل بديل، قد يأتي أسرع من المتوقع، أو ربما يأتي مفاجئاً؛ هو احتمال يمثل واقعه صدمة كبيرة لأقطار المنطقة خصوصاً وأنها لم تأخذ في الحساب هذا الاحتمال أبداً، ولم تعد ترتيب الأولويات وفق استراتيجية جادة للتنمية الفعلية تحقق تنويعاً فعلياً في مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد المفرط على النفط، ورهن كل شيء بالنفط والمردود الذي يأتي منه. مع أن مثل هذا الأمر مطلوب في كل الأحيان حتى في ظل استمرار الحاجة إلى النفط، واحتمال زيادة أسعاره؛ لأنه مطلوب في إطار أي تنمية فعلية. ويظل النفط في كل الأحوال مورداً أياً للضرورة سواء أطل أمد نضوبه أم لم يطل. وحتى لو طال أمد

نضوبه، واستمرت أقطار المنطقة في مسارها الإنفاقي الذي درجت عليه؛ فسيديركها نضوب النفط وليس لديها ما تدفع به هذه الكارثة.

ولا ريب في أن نضوبه فعلياً أو انتفاء الحاجة إليه بحكم توفر البديل من خلال تطور تقني متسارع سيكون كارثة على أقطار المنطقة. فهي لن يكون بإمكانها سداد ديونها وخدمات الديون المتراكمة، وستكون في وضع صعب للاقتراض، إذ أنها كانت تقترض بضمان النفط الذي يمثل مورداً مهماً. أما وقد نضب النفط أو أصبح في حكم الناضب؛ فإنه ربما يستحيل الاقتراض. وستجد أقطار المنطقة أنه ليس بإمكانها الإنفاق على المرافق والخدمات الأساسية، وربما يصبح من الحسير عليها تلبية الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الغذاء الذي كانت فاتورته عالية الرقم، وكانت تسدها الإيرادات من المال النقطي. وبالطبع فإنه لن يكون بإمكانها دفع رواتب وأجور العاملين في القطاع العام والتي تمثل نسبة لا يستهان بها من أوجه الإنفاق ناهيك عن أن تخلق وظائف عامة لإتاحة فرص عمل للقادمين الجدد إلى سوق العمل من خريجي الجامعات وغيرهم. وسوف لن يكون في الإمكان إيجاد موارد بديلة. إذ أن الاعتماد كان مفرطاً على النفط دون السعي الجاد إلى تكوين مصادر لإيرادات متنوعة اعتماداً على قاعدة اقتصادية قادرة على العطاء الذاتي المتواصل.

ومن العبث التفكير في فرض رسوم أو ضرائب في الوقت الذي قد تعجز فيه هذه الأقطار عن تغطية بند الرواتب والأجور. ولأن القطاع الخاص معتمد إلى حد كبير على القطاع العام وموارده المالية النفطية؛ فإن القطاع الخاص سيعكون في مأزق كبير يصعب الخروج منه أو تجاوزه، ولن يكون للقطاع الخاص موارد من المال النقطي الذي كان ينساب من قنوات القطاع العام، كما أنه ليس هناك القدرة الشرائية لدى أكثر المجتمع غير القلة المترفة التي ربما أثرت الهجرة وراء مخزون ترفها وحساباتها السرية وغير السرية في مصارف الدول المتقدمة، وستعود العمالة الوافدة إلى أوطانها دون استحقاقاتها.

وربما تضطر نسبة كبيرة من الذين تضيق بهم سبل العيش إلى الهجرة إلى حيث فرص العمل أو مصادر الرزق، ولن تكون تلك مهمة سهلة أو ربما لا تكون ميسورة في ظل تعالي أسوار القيود على الهجرة إلى الدول المتقدمة، وربما لا تكون هذه الكثرة قادرة على تحمل المشقة بعد أن ألفت إلى حد كبير الاسترخاء النقطي. مع أنه قبل حضور النفط وقبل مظلة الترف النقطي؛ كانت هناك هجرات عمل إلى مناطق قريبة تتوفر فيها فرص العمل ومصادر الرزق.

ويبدو من هذا الاحتمال الذي تتمثل فيه الصورة الشديدة القتامة؛ أن هذه الأقطار ربما تصبح قاعاً صفصفاً، ومنطقة فقيرة تنتظر الهبات والمساعدات، وحقبة سادت ثم باتت:

### السيناريو الثالث: استمرار النفط لأمد طويل وتذبذب أسعاره

إن استمرار الحاجة إلى النفط لأمد طويل نسبياً مع تذبذب أسعاره صعوداً وهبوطاً هو الاحتمال الأكبر. والمسار الإنفاقي في أقطار المنطقة إجمالاً قد ألف الصعود والهبوط في أسعار النفط وإن لم يتعامل معه بالطريقة المثلى. ذلك أنه عادة ما يستمر الإنفاق الجاري على نفس الوتيرة والمستوى تقريباً في فترات تدني الأسعار. وينظر عادة إلى فترات التدني في الأسعار وانحسار الموارد المالية النفطية على أنها فترات عابرة، وأن النفط حين تعود أسعاره إلى الصعود، وتأتي بمردود مالي متعاظم يمكن أن يعيد الأمور إلى ما كانت عليه، ويمكن أن يستوعب مردوده المتعاظم حتى العجوزات المالية التي فرضها الاقتراض خلال فترات انحسار الموارد المالية بسبب تدني الأسعار.



ولكن القضية أن أقطار المنطقة في استمرارها على هذا المسار الإنفاقي دون إعادة هيكلة للأولويات، وتصحيحها وإعادة ترتيبها؛ يعني أن المستقبل سيكون صورة من الحاضر، ولكنها صورة تكثر فيها مساحة الظلال القائمة مع ازدياد وطأة العجزات ووطأة الديون وخدمات الديون.

ومع أن النفط قد تستمر الحاجة إليه لأمد طويل؛ فذلك يعطي مجالاً لاستمرار الاسترخاء، أو اللامبالاة، أو عدم الاكتراث بالمستقبل في الوقت الذي لا بد أن تتعاظم فيه مشكلة البطالة، ويزداد عدد الخريجين الباحثين عن فرص عمل. ولن يكون في الإمكان الاستمرار في خلق الوظائف العامة لإيجاد فرص عمل وإثقال الميزانية بعبء يزداد ثقلًا، ولكن ربما يكون هناك قدر من الإنفاق في هذا الاتجاه خصوصاً في فترات ارتفاع أسعار النفط وازدياد المورد المالي. وربما يكون هناك قدر من الإنفاق على توسعة الخدمات والمرافق تحت ضغوط الحاجة وفي ظل النمو السكاني خصوصاً في فترات تصاعد أسعار النفط وزيادة المردود المالي منه أيضاً، وسيذهب قدر من هذا المردود إلى صفقات الأسلحة وبعض المشاريع الكبيرة.

ولكن استمرار هذا النهج يجعل هذه الأقطار على المدى الطويل - والذي يعتبر استمرار الحاجة إلى النفط فيه نعمة - غير قادرة تحت ثقل العجزات المتراكمة، والديون وخدمات الديون المتراكمة على السداد التدريجي. الأمر الذي يرشحها لمزيد من التأزم خلال فترات انحسار الموارد المالية النفطية بسبب تدني أسعاره مع أن زيادة الموارد المالية النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في أي فترة قد لا يضيف إلى التأزم ولكنه لا يحله.

ومهما طال أمد النفط، أو طال استمرار الحاجة إليه؛ فإنه لا بد أن يأتي يوم ينضب فيه أو يصبح في حكم الناضب، وأي نظرة عقلانية بعيدة المدى لا بد وأن تأخذ ذلك في الحسبان. والقضية لا تتعلق بهذا الجيل؛ ولكنها تتعلق به وبالأجيال القادمة.

واللانت للنظر في كثير من الأحيان أن صورة استمرار النفط لأمد طويل نسبياً ترسخ اللامبالاة، أو عدم الاكتراث أو الاسترخاء النفطي. ولا بد حين نضوب النفط، أو كونه أصبح في حكم الناضب؛ أن يكون الوضع كارثة كبرى لن تكون فيه هذه الأقطار قادرة حتى على تلبية احتياجاتها الأساسية. وستذهب القلة المتوفرة، أو أبناء القلة المترفة إلى حيث الحسابات والاستثمارات في الدول المتقدمة، وستبحث الكثرة أو أبناء الكثرة عن فرص عمل ربما لا تكون ميسورة وهم في الوقت نفسه قد تعودوا الاسترخاء النفطي، وما ألفوا شطف العيش ومشقته، وستعود العمالة الوافدة أدراجها، وستصبح المنطقة قاعاً صفصفاً، ومنطقة فقيرة تنتظر الهبات والمساعدات، وحقبة سادت ثم بادت.

### السيناريو الرابع: استمرار النفط لأمد طويل وتدني أسعاره

إن استمرار النفط لأمد طويل نسبياً، واستمرار الحاجة إليه ولكن مع بقاء الأسعار متدنية يجعل هذه الأقطار غير قادرة على تلبية كثير من المتطلبات، وربما يطل ذلك بعض المتطلبات الأساسية. ومع استمرار التوجه الإنفاقي، واستمرار الاقتراض، وتراكم الديون وخدماتها، وكذلك مع النمو السكاني المرتفع نسبياً؛ فإن الموارد المالية النفطية ربما لا تغطي الإنفاق على عدد من المرافق والخدمات، أو لا تلبي الحد الأدنى المطلوب للإنفاق على هذه المرافق والخدمات؛ ناهيك عن الحاجة المتزايدة إلى مرافق جديدة أو توسعة للمرافق وزيادة في الخدمات. وربما لن يلبي الإنفاق الحاجة إلى صيانة المرافق، وكذلك مشاريع البنية التحتية التي تحتاج إلى صيانة

مستمرة، وكذلك صيانة بعض المشاريع الحيوية مثل مشاريع تحلية للمياه.

لا شك في أن النمو السكاني يتطلب توسعة كبيرة في إنشاء وإدارة المرافق والخدمات. ويكاد الإنفاق في المرحلة الراهنة لا يلبي هذا الاحتياج مع الاعتماد على القروض، ومع استمرار الديون، واستمرار العجزات في الميزانية.

وبالطبع ربما يفرض مثل هذا الوضع زيادة الرسوم، أو فرض ضرائب. ولكن تظل القضية المحورية في هذا الصدد أن قلة مترفة هي في أكثر الأحيان بمنأى عن الرسوم. وربما تكون بمنأى عن الضرائب التي ستطال القطاع المحدود الدخل والذي تقلصت قدرته الشرائية في ظل عدم مواكبة الدخل للتكاليف المعيشية المطردة الارتفاع.

وهناك شريحة قد لا يلبي دخلها احتياجاتها الأساسية وهي في ظل أي نظام ضريبي عادل ستكون بمنأى عن الضرائب. غير أن الرسوم على السلع والخدمات تطالها وتمثل عبئاً كبيراً عليها. وربما يتفاقم وضع العاطلين الباحثين عن فرص عمل - وخصوصاً بين خريجي الجامعات - وليس في الإمكان زيادة الإنفاق من أجل خلق وظائف عامة.

وفي الوقت نفسه فإن القطاع الخاص الذي يستمرى الاعتماد على العمالة الأجنبية بدعوى أنها أقل تكلفة، وأكثر انضباطاً، وأفضل أداء وإنتاجية؛ سيكون هو في وضع متآزم لأنه قطاع يعتمد إلى حد كبير على القطاع العام، ويعتمد بصورة غير مباشرة على الموارد المالية النفطية التي تصب في قنوات القطاع العام ويناله منها قدر من خلال العقود والصفقات مع القطاع العام.

وفي ظل هذا الوضع قد يضطر القطاع الخاص إلى الاستغناء عن قدر من العمالة الأجنبية، ولكنه لن يستطيع استيعاب أي عمالة مواطنة في الوقت الذي لا يستطيع القطاع العام خلق فرص وظيفية لاستيعاب قدر من العمالة المواطنة.

وربما يؤدي هذا الوضع المتآزم إلى تدمير واسع قد يفضي إلى توتر، وقد يؤدي إلى خلخلة في السلم المجتمعي؛ وقد يؤدي في الوقت ذاته إلى فرض ضغوط على القلة المترفة تضحي - تحت وطأتها - بقدر من امتيازاتها، وربما تفرض هذه الضغوط، وهذا الوضع المتآزم انفتاحاً ديمقراطياً يتحقق فيه هامش أكبر من الحريات، وحقوق الإنسان، والمشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار على اعتبار أن ذلك يمتص قدراً من التدمير، وتنقيساً عن الاختناق أو الاحتقان جراء الوضع المتآزم، كما يساعد على حفظ السلم المجتمعي قدر الإمكان. أو التقليل من دائرة احتمالات الخلخلة فيه.

قد يرى البعض في مثل ذلك التوجه؛ توجهاً إيجابياً حتى تحت مظلة الصورة القاتمة للوضع المتآزم مالياً واقتصادياً. وهو بدون شك توجه إيجابي. غير أن هذا البعض - ومنه من راهن على هذا التوجه إبان حقبة الانحسار في الموارد المالية النفطية في الثمانينيات - لم يجد حضوراً لهذا التوجه. ربما لأن فترة الانحسار تلك كانت تتمثل فيها احتياطات مما يسمى بالفوائض المالية النفطية تستثمر في الخارج، وكان من الممكن السحب منها في كثير من الأحيان لتغطية متطلبات الإنفاق الجاري، كما أنه كان التصور السائد هو أن تلك الحقبة حقبة عابرة وأن أسعار النفط ستعود إلى الصعود، وربما كان النصور أن حقبة رواج نفطي ستطل بعد فترة الانحسار في الموارد المالية النفطية. ويبدو أن هذا أقرب إلى التمثيل إن ظلت أسعار النفط متدنية مع بقاء الحاجة إلى النفط قائمة لآمد طويل نسبياً. فإقطار المنطقة اتفقت إلى حد كبير

حتى بعد نفاذ الاحتياطات التي كانت متراكمة لتلبية متطلبات الإنفاق الجاري واستمرات القروض وإن كان بعضها في كثير من الأحيان يركز على الاقتراض الداخلي بحكم أن الاقتراض الخارجي يهز الصورة عن الاستقرار الاقتصادي المالي، أو حتى الرخاء والازدهار الذي تشيد به القنوات الإعلامية. ولا ريب في أن الاعتماد الكبير على الاقتراض الداخلي؛ يمثل عبئاً على المؤسسات المقرضة ومن بينها المصارف، وربما تصل إلى حد لا يمكنها فيه أن تتحمل هذا العبء المتراكم أو قد تنهار.

ويظل احتمال نزوب النفط ولو بعد أمد طويل نسبياً قائماً، ومهما طالّت المدة وبقي المسار الإنفاقي على ما هو عليه، أو حتى تم إجراء بعض الإصلاحات والتصحيحات غير الجذرية؛ فإنها لن تجعل المنطقة في مأمن من تبعات كارثة نزوب النفط دون مورد بديل يدر دخلاً. وستهاجر الشريحة المترفة إلى حيث حساباتها واستثماراتها في الدول المتقدمة، وستعود العمالة الوافدة إلى أوطانها دون استحقاقاتها، وستبحث الكثرة عن فرص عمل خارج المنطقة؛ والفرص قد لا تكون ميسورة، وستصبح المنطقة منطقة فقر مدقع تنتظر الهيئات والمساعدات، وقد تكون قاعاً صفصفاً تمثل حقبة سادت ثم يادت.

### السيناريو الخامس: استمرار النفط لأمد قريب وتذبذب أسعاره

إن تذبذب أسعار النفط؛ ربما اعتادت عليه أقطار المنطقة منذ أمد، ومسارها الإنفاقي هو المسار نفسه الذي درجت عليه. ذلك أنه عادة ما ينظر إلى فترات تدني أسعار النفط وانحسار المردود المالي منه على أنها فترات عابرة وعادة ما سيكون التعلق باحتمال تصاعد أسعار النفط؛ حيث يكاد ينصب الاهتمام على ارتفاع أسعار النفط مع أن القضية أكبر من ذلك بكثير.

ولعل الاهتمام المنصب على ارتفاع أسعار النفط هو أنه يأتي بمردود مالي أكبر يتيح الاستمرار في المسار الإنفاقي الذي ألفته والذي إن ذهب قسط منه إلى البنى التحتية والمرافق والخدمات؛ فإن قسماً آخر ذهب إلى صفقات الأسلحة ذات الأرقام الكبيرة، والعقود والصفقات الكبيرة أيضاً، واستأثر الفساد بقسط. صحيح أنه قد أصبحت العجوزات صفة مستمرة، وأصبح الاقتراض نمطاً متكرراً مع أنه يتراكم بمرور الوقت ويمثل عبئاً كبيراً قد يؤدي إلى مأزق كبير، وصحيح أنه بدأت هناك بطالة مستمرة بين الخريجين، وضاعت فرص العمل ولم يعد في إمكان القطاع العام استيعابها أو حتى استيعاب القدر الأكبر منها والقطاع الخاص ليست لديه الرغبة الجادة في استيعابها وإن تم الضغط عليه بحكم أن العمالة الوافدة أقل تكلفة وأكثر انضباطاً وأداءً وإنتاجية من وجهة نظره. ولا بد من أن يؤدي تفاقم البطالة إلى ردود فعل قد يكون بعضها عنيفاً أو يخل بما يسمى بالسلم المجتمعي.

غير أن احتمال استمرار النفط لأمد قريب يفضي إلى كارثة قد تكون وشيكة. وفي كل الأحوال التي يصبح فيها النفط ناضباً أو في حكم الناضب نتيجة أي تطور تقني سريع يأتي ببديل مناسب؛ فإن الكارثة لن يكون في الإمكان احتواؤها أو احتواء تداعياتها. إذ ليس هناك مردود مالي نفطي وهو المورد الذي كانت تعتمد عليه أقطار المنطقة اعتماداً يكاد يكون كلياً، ولن يكون في الإمكان تغطية أي وجه من أوجه الإنفاق بما في ذلك الرواتب والأجور، والأكثر وطأة من ذلك أنه لن يكون في الإمكان تلبية الاحتياجات الأساسية، وستصبح البطالة شاملة إلى حد كبير ومتحلفة مع الفقر بعد نفاذ الموارد والرواتب والأجور.

وبالطبع لن يكون في الإمكان تسديد الديون وخدمات الديون، ولن يكون هناك أي إمكانية

للاقتراض، وستذهب الشريحة المترفة إلى حيث حساباتها واستثماراتها في الدول المتقدمة، وتعود العمالة الوافدة مع ضياع استحقاقاتها المتأخرة، وستبحث الكثرة عن مصادر للرزق في أصقاع أخرى بعد أن ضاقت الأصقاع الأخرى بفرض العمل. وحتى هذه الكثرة التي لم تألف شظف العيش ومشقته بعد أن تعودت على الاسترخاء النفطي، ستجد أن هناك حدوداً وحواجز وقيوداً تزداد رسوخاً وعلواً بالنسبة لأي هجرة بحثاً عن العمل، وربما ستنتظر المنطقة الهبات والمساعدات، أو تصبح قاعاً صفصفاً، وحقة سادت ثم بادت.

### السيناريو السادس: استمرار النفط لأمد قريب وتدني أسعاره

إن استمرار الحاجة إلى النفط لأمد قريب وتدني أسعاره؛ هو الاحتمال الأسوأ وربما الأبعد. وتدني أسعار النفط مع استمرار أقطار الخليج العربية في الإنفاق الكبير يزيد من العجزات وذلك لتلبية حاجات الإنفاق الجاري. وقد تضطر هذه الأقطار إلى زيادة حجم اقتراضها الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم المشكلة.

وعلى رغم هذا الاقتراض الكبير فإن الإنفاق الجاري ربما يعجز عن تغطية احتياجات التوسع في المرافق والخدمات وفقاً لضرورة زيادة المتطلبات تبعاً للنمو السكاني، ولن يكون في الإمكان - إلى حد كبير - بناء مرافق وخدمات جديدة.

وكذلك لن يكون في الإمكان الإنفاق على الوظائف العامة لخلق فرص عمل للخريجين الذين تزداد أعدادهم في وقت لا يلبي القطاع الخاص نهم هؤلاء الخريجين الباحثين عن فرص عمل. وربما تحت وطأة تقلص فرص القطاع الخاص الذي يعتمد إلى حد كبير على العقود والصفقات من القطاع العام؛ فإنه قد يضطر إلى تقليص العمالة الوافدة لديه.

وطالما ظل الإنفاق على المسار نفسه، واستأثرت صفقات الأسلحة وغيرها من العقود الكبيرة - وإن أصبحت محدودة - بقسط كبير من الإيراد الذي أصبح محدوداً أصلاً، وطالما استأثرت الفساد أيضاً بقسط من ذلك، فإن الوضع يمثل مأزقاً كبيراً.

غير أن المأزق الأكبر، أو الكارثة؛ هو انتفاء الحاجة إلى النفط الذي يصبح ناضباً أو في حكم الناضب بحكم تطور تقني سريع يأتي بالبدل الأنسب. وربما تطل هذه الكارثة على وضع متأزم أصلاً ومحتقن أيضاً. ولن يكون في إمكان هذه الأقطار أن تلبي احتياجات المرافق والخدمات القائمة، ولا نفقات التشغيل والصيانة، وكذلك لن يكون في الإمكان تغطية بند الرواتب والأجور الذي يمثل في الأوضاع العادية عبئاً كبيراً في حد ذاته على الميزانية.

وبالطبع لن يكون هناك مجال للتفكير في خلق فرص عمل للخريجين الباحثين عن فرص عمل سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص. ويبدو الوضع الذي كان التدني في أسعار النفط فيه يمثل أزمة حقيقية أخف وطأة من الوضع الذي تنتفي فيه الحاجة إلى النفط خلال أمد قريب بحيث ينتفي بالتالي المردود المالي النفطي الذي كان يعتمد عليه اعتماداً يكاد يكون كلياً. ولن يكون في إمكان هذه الأقطار الاقتراض بعد أن أصبح الدين العام عليها كبيراً وهي عاجزة عن سداه أو سداد خدماته. وستهجر الشريحة المترفة المنطقة إلى حيث حساباتها واستثماراتها في الدول المتقدمة، وتعود العمالة الوافدة إلى أوطانها وهي لم تحصل على استحقاقاتها المالية المتأخرة، وتبحث كثرة عن مصادر رزق في أصقاع أخرى وهي ليست بالمتيسرة.

صحيح أنه قبل حضور النفط ومظلمته الترفية كانت هناك هجرة من بعض أجزاء الإقليم

إلى مناطق أخرى، ولكن ذلك كان في وقت لم تترسخ فيه الحدود بين الإفطار العربية، ولم تترسخ فيه القيود بما في ذلك القيود على الهجرة. وكان الباحثون عن مصادر الرزق قد ألفوا حياة الضنك والفاقة وقادرين على التحمل، ولم يتعودوا الدعة والخمول والاسترخاء تحت مظلة النفط.

وبالطبع ستكون المنطقة قاعاً صفصفاً، أو منطقة فقيرة تنتظر الهبات والمساعدات من أي صوب، وحقة سادت ثم بادت.

إن الانهيار في مثل هذه الصورة يبدو وشيكاً، وهو أمر لم تحسب له أقطار المنطقة أي حساب، وربما بدا مبالغاً أو مفاجئاً لها ويمثل صدمة كبيرة لا تقوى على احتمالها. وربما كانت تمنى نفسها في فترة تدني الأسعار أن تصعد الأسعار لتستمر على ما درجت عليه، وتعتبر فترة تدني الأسعار فترة شديدة الوطأة عليها؛ فإذا بها تجد نفسها في مأزق ما بعده مأزق وليس بعده إلا الضياع والانهيار والتشتت.

لا ريب في أن هذه الصورة قاتمة جداً، وربما تكون أبعد الاحتمالات ولكنها تظل احتمالاً يجب أن يؤخذ مأخذ الجد.

### السيناريو السابع: الاحتمال - الأمنية

قد تتجه أقطار المنطقة إلى تدارك أمرها، وتغير مسارها الإنفاقي الذي درجت عليه، وتعيد هيكلة الإنفاق وتصحيحه وفقاً لأولويات مدروسة تمكنها من تخفيض بعض أوجه الإنفاق الجاري، وخصوصاً ذلك الذي يقتطع قدراً كبيراً من الموارد، أو يثقل الموارد بأعباء كبيرة مثل صفقات الأسلحة، وبعض العقود الكبيرة لمشاريع لا تدخل بالضرورة في سلم الأولويات.

ربما يكون هناك تدنٍ في أسعار النفط وانحسار موارده المالية مع تفاقم مشكلة البطالة، ومشكلة الصيانة للمرافق والخدمات والبنى التحتية، وعدم إمكانية فرض رسوم وفرض ضرائب في الوقت الذي قد يكون زيادة الرواتب أمراً مكلفاً رغم أن مثل هذه الزيادة قد تكون مطلوبة للإبقاء على القوة الشرائية على حالها في ظل ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وفي ظل ارتفاع تكاليف المعيشة.

ولا بد من التضحية بقدر كبير من المخصصات التي تقتطع من الموارد، لأن مثل هذه التضحية ضرورية ومطلوبة حفاظاً على السلم المجتمعي. وكذلك يقتضي الأمر تقليصاً كبيراً في العمالة الوافدة خصوصاً تلك النسبة الكبيرة التي تقوم بأعمال خدمية: وفي الوقت نفسه إتاحة الفرصة للخريجين الباحثين عن فرص العمل من خلال إعادة تأهيلهم وفق برامج ذات نمط ومنهج وأسلوب إدارة وتدريب نوعي مختلف عن البرامج المألوفة لكي توائم بين المهارات وفرص العمل، وتعمل على إكساب الخريجين هذه المهارات التي لا بد أن تصب من خلال فرص العمل في قنوات إنتاجية، ويقتضي ذلك بطبيعة الحال تغييراً نوعياً في بنية القطاع العام وكذلك القطاع الخاص. إذ يجب أن يكون القطاع العام مطبقاً لمبدأ الكفاية والفاعلية والارتقاء بالأداء مع خفض للتكلفة. قد يتطلب ذلك الاستغناء عن عدد من الموظفين، وهو أمر يبدو مستبعداً في دول العالم الثالث طالما أن الدولة تتحمل عبء المستعدين، أو تتحمل ردود الفعل، أو تشتري ردود الفعل بمقابل مالي.

ولذلك فإن التركيز على دور القطاع الخاص يفترض ألا يكون شعاراً مفرغاً من المحتوى

بقدر ما هو تغيير في بنية القطاع الخاص وتوجهه وفق أولويات مدروسة تحقق غايات بعيدة المدى تصب في محصلة التنمية الفعلية.

وإذا كان دور الدولة قد تقلص تحت مظلة العولمة؛ فإنها يفترض أن تظل لها مسألة رسم السياسات، وتحديد الأولويات في إطار توجه للتنمية الفعلية. ويتطلب الأمر من القطاع الخاص تضحية؛ إذ ليس من الضروري الاستمرار على النهج الذي كان سائداً في اللفظ وراء الكسب السريع من المضاربات المالية والعقارية، وأعمال الوكالات والسمسرة بقدر ما هو استثمار جاد لتكوين قاعدة اقتصادية إنتاجية قادرة على العطاء الذاتي بحيث تحقق دخلاً متنامياً يضاف إلى المصدر المتمثل في النفط، ولكنه قادر على الاستمرار والتوسع والزيادة إن نضب النفط، أو أصبح في حكم الناضب، وهو الأمر الذي يجعل قضية التنمية في هذه الأقطار ليست مطلباً أو مطمحاً بقدر ما هي قضية وجود وبقاء. إذ لا يمكن في كل الأحوال الاعتماد المفرط على المورد المالي النفطي سواء كان نضوب هذا المورد قريباً أم بعيداً. ذلك أن نضوبه في الأمد القريب كارثة، ونضوبه في الأمد البعيد يظل كارثة. وليست المسألة أكثر من مسألة وقت.

إن أقطار المنطقة قد تدرك هذه الحقيقة إدراكاً واعياً وشاملاً ويتطلب قدرأ من التضحية على كافة الصعد من خلال توجيه قدر مناسب من الموارد إلى تكوين قاعدة اقتصادية إنتاجية قادرة على العطاء الذاتي، ويلتحم معها ويتفاعل معها تكوين قاعدة اجتماعية متماسكة تعتمد على المشاركة الفعلية، وقاعدة سياسية لها استقلالية القرار ضمن إطار المشاركة الفعلية، وقاعدة تقنية قادرة على التطور المتلاحق المعتمد على الذات، وقاعدة ثقافية تحفظ الهوية في انفتاح حضاري على آفاق الثقافة المتطورة في شتى الأبعاد وتتفاعل معها.

قد تكون هذه من قبيل الأماني، ولكنها في أقطار المنطقة مطالب حقيقية وضرورية لمواجهة احتمالات المستقبل - سواء أنضب النفط في أمد قريب أم في أمد بعيد - وهذا الاحتمال من خلال استقراء مسيرة الماضي والحاضر يبدو بعيد الاحتمال، وكل الأمل ألا يكون بعيد الاحتمال ☐